

محاضرات في مادة الإحصاء الزراعي د. نجلاء صلاح مدلول السامرائي

المرحلة الثالثة/ اقتصاد

تعداد السكان (Population Census):

((هو مجموع عملية جمع، وتصنيف، وتقييم، وتحليل ونشر أو توزيع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان خلال فترة زمنية معينة)).

يعود معنى كلمة تعداد الى جمع الضرائب أو التثمين . وعلى الرغم من أن التعداد السكاني يكون شاملاً لكل أفراد المجتمع في معظم الاحيان إلا أنه قد يكون جزئياً حينما يستهدف عد السكان لإقليم أو منطقة داخل دولة معينة. أي أن التعداد السكاني يتمثل في الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

يعد عامل أو عنصر السكان أساسياً لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها، ولكي يتسنى تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية واجتماعية أو نشاط اداري أو بحث علمي يتطلب وجود بيانات موثوق بها وتفصيلية عن حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم ، ويشكل التعداد العام للسكان مصدراً رئيساً لهذه الاحصاءات الأساسية للمقارنة. ويستخدم التعداد العام للسكان لأمر عدة منها :-

1. لأغراض صنع السياسات والتخطيط والادارة كالسياسات والبرامج الحكومية، وتخطيط الخدمات والانتخابات.
2. لأغراض البحوث والدراسات.
3. للأغراض التجارية والصناعية والعمالة كالعرض والطلب على السلع والخدمات، والأيدي العاملة.
4. لأغراض الاعداد للتعدادات الاخرى وهي :-

- تعداد المنشآت
- تعداد المباني
- نظام الاحصاءات الجارية للمساكن
- السجل المدني والاحصاءات الحيوية

- سجلات المساكن المستمرة
- المسوح بالعينة ما بين التعدادات
- التعداد الزراعي // وهو تحديد مناطق العد واعداد الاطار وتحديد الحيازات الزراعية واصحاب الحيازات.

التعداد الزراعي (Agricultural Census)

يمكن أن يعرف التعداد الزراعي بأنه ((عملية احصائية واسعة النطاق تتولى الحكومة تنفيذها لجمع معلومات كمية عن تركيب القطاع الزراعي (هيكل القطاع الزراعي) باستخدام الحيازة الزراعية كوحدة للعد ، وتشمل عملية التعداد كافة مناطق الدولة خلال عام زراعي كامل)).

كما يعرف التعداد الزراعي بأنه ((عملية احصائية لجمع ومعالجة ونشر بيانات عن الهيكل الزراعي ويشمل البلد ككل أو جزءا كبيرا منه)). وتجمع البيانات عادة عن حجم الحيازات الزراعية وحيازة الاراضي واستخدام الاراضي والمساحات المزروعة والمحصولات والري وعدد الماشية والاصول والعمالة والمدخلات الزراعية الاخرى.

كما يعرف التعداد الزراعي بأنه ((عملية احصائية واسعة النطاق تتولى الاجهزة المختصة في الدولة تنفيذها لتوفير بيانات حول البنى الأساسية للثروة النباتية والثروة الحيوانية)).

ويعرف التعداد الزراعي أيضا بأنه ((عملية احصاء الثروة النباتية والحيوانية من خلال المشاهدة الميدانية والاستقصاء وباستخدام طريقة العد الفعلي من قبل العدادين)).

تجدر الإشارة الى أن التعداد الزراعي عادة ما يجرى مرة كل عشر سنوات لتوفير بيانات احصائية حديثة حول مكونات القطاع الزراعي.

اهداف التعداد الزراعي:

للتعداد الزراعي اهداف متعددة من أهمها ما يأتي:-

1. من خلال التعداد الزراعي يمكن اعطاء صورة واضحة عن بنية القطاع الزراعي وأنشطته المختلفة لما لذلك من أهمية لأجهزة التخطيط والدوائر المعنية برسم سياساتها ووضع برامجها التنموية والتطويرية.
2. يوفر التعداد الزراعي بيانات تفصيلية عن كل وحدة ادارية (المحافظة، والقرية، والمنطقة) اذ يمكن ادراك مواطن الضعف والخلل في مسيرة القطاع الزراعي من اجل التوصل الى وضع المقترحات والحلول الملائمة للنهوض بالقطاع الزراعي.
3. توفير بيانات ومعلومات احصائية حول البنى الأساسية لمكونات الزراعة والثروة الحيوانية حسب الوحدات الادارية الامر الذي يسمح بوضع الخطط والبرامج التنموية والخدمية .
4. توفير معلومات احصائية لمعرفة ما حصل لبعض مكونات القطاع الزراعي كأعداد أشجار النخيل والحمضيات مثلا فضلا عن الكثافة الحيوانية في منطقة ما وذلك بهدف تقييم الوضع الراهن ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجة الموقف وتصويبه قبل استفحاله.
5. توفير قواعد بيانات في مركز الوزارة ومركز كل منطقة زراعية وفي كل مركز تنمية زراعية بهدف تسهيل اصدار الهويات أو البطاقات الزراعية وشهادات استحقاق الخدمات وتنظيم توثيق الخدمات التي تقدمها الوزارة للمزارعين .
6. يسهم التعداد الزراعي في توفير الاطار والمادة الأساسية لتصميم وتنفيذ البحوث العلمية الزراعية الهادفة لاجراء الدراسات والمسوحات الدورية باسلوب المعأينة.
7. تستخدم بيانات التعداد الزراعي لاغراض الاعلام الزراعي، ولاعطاء صورة واضحة عن نوع وكم التطور في مكونات القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

8. يوفر التعداد الزراعي فرصة لجميع موظفي وزارة الزراعة، وموظفي القطاع العام الآخرين للاطلاع المباشر على وضع القطاع الزراعي، واساليب ومدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، والمعوقات والصعوبات التي تواجه المزارعين ومربي الحيوانات في سعيهم لزيادة إنتاجهم، ورفع مستويات معيشتهم، وتشجيع ابنائهم للاهتمام والاستثمار الزراعي.

أسباب اجراء التعداد الزراعي :-

1. تلبية الطلب المتزايد والمتواصل على البيانات والمؤشرات الاحصائية في المجال الزراعي من قبل المستخدمين لأراضي الدولة ، ولأسيما من جانب المؤسسات الحكومية من اجل وضع الخطط ورسم السياسات واتخاذ القرارات اللازمة، والقيام بعملية الرصد ، كما يسهم في التخطيط الاقليمي والتوزيع الامثل للموارد وكذلك تلبية حاجات القطاع الخاص.
2. احيانا يكون الحفاظ على الارض واستغلالها والحفاظ على مستوى مقبول من الامن الغذائي والاعتماد على الذات احد أسباب اجراء التعداد الزراعي.
3. تنفيذ تعداد زراعي كل عشر سنوات كما تشير التوصيات الدولية بضرورة اجرائه في هذه المدة. وتقوم منظمتا الفاو والامم المتحدة بدور كبير في تنفيذ العديد من التعدادات في مختلف دول العالم ولأسيما النامية منها.

شروط التعداد الزراعي //

لأجراء التعداد الزراعي بشكل علمي والحصول على النتائج المرجوة ينبغي أن تتوفر مجموعة من الشروط هي:-

1. التغطية الكاملة : ويقصد بها توفر قوائم تفصيلية شاملة لكافة افراد المجتمع الاحصائي كعدد الحيازات والحائزين، وأنواع الحيازات سواء أكانت نباتية أم حيوانية الخ.
2. صحة المعلومات والبيانات: وهذا يعني امكانية الحصول على معلومات وبيانات ميدانية صحيحة ودقيقة عن الاستفسارات كافة التي تتضمنها استمارة الاستبانة(الاستبيان) ، ويعد هذا الامر من ابرز المصاعب التي ينبغي تذليلها. وهنا ينبغي القيام بحملات توعية اعلامية بأهمية هذا التعداد واصدار النشرات الارشادية والبرامج التلفزيونية واللقاءات على مختلف

المستويات لنشر الوعي الثقافي وتحقيق الاقناع وتوفر الثقة لدى (المستبنيين) ، كل هذا سيعمل على تقليل نسبة الخطأ في المعلومات المجمعة.

واستناد الى ماسبق يظهر الجهد الكبير الذي ينبغي بذله للقيام بعملية التعداد للتغلب على المصاعب التي يواجهها القائمون على هذا الامر ومن هذه المصاعب:-

1. التكاليف الباهضة: أن حشد الامكانيات والطاقات الكبيرة من اجل الوصول الى كل حائز واصغر وحدة يتطلب توفر التخصيصات المالية الكافية لتغطية الاعمال جميعها من التهيئة والتحضير الى مرحلة التنفيذ وتجميع البيانات وتصنيفها وتحليلها واستخراج النتائج ونشرها.
2. الوقت اللازم: ينبغي توفير الوقت اللازم للتهيئة والتحضير للتعداد واعداد القوائم باسماء القرى جميعها واصحاب الحيازات الى جانب عملية تجميع البيانات وفرزها وتبويبها حتى مرحلة نشرها.
3. لابد من تهيئة عدد كاف من الموظفين والعدادين والمشرفين المدربين، اذ تتوقف درجة نجاح عملية التعداد وسلامة نتائجها الى حد ما على مدى الكفاءة الفنية والادارية للملاكات المنفذة للتعداد ، وهذا الأمر يتطلب مزيدا من الجهود من خلال فتح الدورات التدريبية، والقيام بالزيارات الميدانية، واجراء التجارب التي من شأنها تحسين خبرة العاملين ورفع كفاءتهم.

أنواع الاحصاءات الزراعية

وتقسم على نوعين:

1. الجارية : وهي التي تتغير من سنة لأخرى كالبيانات المتعلقة بانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والاسعار ...الخ.
2. الأساسية: وهي التي تتميز بالثبات لذلك يجري جمعها بواسطة التعدادات الدورية مرة كل (5) أو (10) سنوات كعدد الحيازات، وعدد الحائزين، والمساحات الدائمة والمروية.. الخ.

طرائق التعداد الزراعي //

للتعداد الزراعي طريقتان أساسيتان هما :-

1. طريقة المسح الشامل
2. طريقة العينة

مصادر الاخطاء في التعداد الزراعي //

على الرغم من أن الاجهزة القائمة على اجراء التعداد الزراعي تحاول أن تتجنب الوقوع في الاخطاء أو النقص في المعلومات عن المجتمع ، إلا أن مثل هذه الاخطاء تظهر وتشمل ما يأتي:-

1. أخطاء الشمول: وتظهر مثل هذه الاخطاء بسبب النقص في بعض المعلومات أو تكرارها أو نتيجة للسهو والاهمال، فالنزاعات على ملكية معينة أو المشاكل التي تتعلق بتحديد الحيازات أو فرزها ، يؤدي الى تكرار في عد تلك الحيازات محل النزاع.
2. أخطاء في عملية جمع المعلومات: تظهر مثل هذه الاخطاء بسبب تدني المستوى الثقافي والوعي بأهمية التعداد لدى الحائزين ، الامر الذي ينعكس سلبا على دقة المعلومات المقدمة من قبلهم أو نتيجة لتخوفهم من استخدام هذه المعلومات لدى الدوائر المالية والضريبية.
3. أخطاء توحيد المعلومات: هناك أخطاء تحدث نتيجة لعمليات النقل والترحيل أو خلال العمليات اللاحقة من الفرز.

مراحل تنفيذ التعداد //

تمتد مدة تنفيذ التعدادات عادة على ثلاث سنوات ابتداء من المرحلة التحضيرية حتى نشر البيانات التفصيلية وكما يأتي:-

1. المرحلة التحضيرية : يتم خلال هذه المرحلة اصدار القرارات الرسمية الخاصة بالتعداد وتشكيل الهياكل التنظيمية، واللجان اللازمة للتعداد. كما يتم أيضا اجراء التعداد التجريبي

لتنفيذ خطة تنفيذ التعداد وتصميم الاستثمارات والادلة والخطط الخاصة بالتدقيق والترميز، وادخال البيانات، واعداد النتائج وكذلك منهجية تنفيذ التعداد، ويمثل التعداد التجريبي صورة مصغرة للتعداد الشامل بهدف الخروج بصيغة نهائية من الادلة والنماذج الخاصة بالتعداد الزراعي، واعداد خطة التعداد وتقدير اعداد العاملين والحاجات المادية الاخرى، وآليات معالجة البيانات.

2. المرحلة الميدانية: يتم خلالها تحديث خرائط المناطق ميدانيا وحصر عدد الاسر الحائزة، وعدد الحيازات الزراعية.

3. مرحلة تجهيز ونشر البيانات: يتم خلال هذه المرحلة استعادة الاستثمارات من الميدان وتدقيق السجلات والاستمارات، وترميزها وادخالها، وتبويب النتائج الأولية والنهائية.

العلاقة بين تعدادات السكان وتعداد المساكن وبين التعداد الزراعي

مع أن تعداد السكان وتعداد المساكن بينهما صلة وثيقة، فإن صلتها بالتعداد الزراعي أقل وضوحاً. ومع ذلك فنتيجة لزيادة التكامل في إطار برامج جمع البيانات تكتسب العلاقة بين تعداد السكان والمساكن والتعداد الزراعي صلة أوثق مما كانت من قبل . وتوسع البلدان بشكل متزايد إلى البحث عن سبل جديدة توثق هذه العلاقة. ومن المسائل المتصلة بهذين التعدادين مسألة استخدامهما وحدات مختلفة للعد ، فوحدة العد في التعداد الزراعي هي الحيازة الزراعية، وهي الوحدة الاقتصادية التقنية للإنتاج الزراعي، أما وحدة العد في تعداد السكان فهي الأسرة المعيشية والفرد في داخل الأسرة. ومع ذلك ففي الكثير من البلدان النامية تجري معظم أنشطة الإنتاج الزراعي في قطاع الأسرة المعيشية، وهناك ترابط وثيق بين الأسرة المعيشية والحيازة الزراعية، وهي تقريباً بنسبة 1 إلى 1 في حالات كثيرة ، وبالنسبة لهذه البلدان يكتسب الربط بين التعدادين أهمية خاصة.

يجري في التعداد الزراعي جمع بيانات مختلفة عن الأسرة المعيشية والأفراد في أسرة الحائز الزراعي . ويوصي البرنامج العالمي للتعداد الزراعي بجمع بيانات عن حجم الأسرة وبيانات محدودة عن الخصائص الديمغرافية والأنشطة الاقتصادية لأعضاء الأسرة المعيشية للحائز، وكذلك بعض المعلومات المحدودة عن الأشخاص العاملين كعمال في الحيازة، وقد يجد مستعملو البيانات أن بعض بيانات الأنشطة الزراعية المستقاة من التعداد الزراعي أشمل من بيانات تعداد السكان، لأن تعداد السكان يهتم أساساً بالنشاط الاقتصادي الرئيس لكل فرد في أثناء فترة زمنية مرجعية قصيرة، وهذا لا يفيد كثيراً في تحديد الأشخاص المرتبطين بالنشاط الزراعي على أساس موسمي أو لبعض الوقت.. ومن ناحية أخرى فإن تعداد السكان يوفر بيانات عن العمالة في القطاع الزراعي والسكان الزراعيين،

وهي بيانات ليست متاحة من التعداد الزراعي لأنه لا يشمل سوى الأسر المرتبطة بالحيازات الزراعية. ولكي تكون أمام مستعملي البيانات الزراعية صورة كاملة فأنهم يحتاجون إلى بيانات التعداد الزراعي وإلى بيانات تعداد السكان أيضاً.

عند تخطيط تعداد السكان والمساكن ينبغي الافادة من كل فرصة لتقوية الرابطة بين هذا التعداد والتعداد الزراعي، ويمكن أن يتم ذلك بصور مختلفة . فينبغي أن تكون التعاريف المستخدمة في تعداد السكان والمساكن متفقة مع التعاريف المستخدمة في التعداد الزراعي ليتسنى إجراء مقارنات ذات معنى بين مجموعتي البيانات، كما يفيد تعداد السكان والمساكن أيضاً في التحضير للتعداد الزراعي في أمور منها، تحديد مناطق العد، وإعداد إطار التعداد الزراعي، وفي تصميم العينة في الدراسات الاستقصائية بالعينة.

وفي تخطيط برنامج التعداد الوطني ينبغي العمل على إمكانية جمع بيانات إضافية عن الأنشطة الزراعية كجزء من تعداد السكان والمساكن بما يسهل إعداد إطار الحيازات الزراعية في قطاع الأسر المعيشية لاستخدامه في التعداد الزراعي.

وينبغي أيضاً اغتنام الفرصة للربط بين بيانات تعداد السكان والتعداد الزراعي فهذا من شأنه أن يضيف قيمة تحليلية كبيرة لمجموعات البيانات المستقاة من كلا التعدادين ويوفر في تكاليف جمع البيانات ، لأن الكثير من البيانات الديمغرافية وبيانات حالة النشاط التي يتم جمعها في سياق تعداد السكان يجري جمعها أيضاً في التعداد الزراعي . وإذا تم الربط بين بيانات التعدادين فلن يكون من الضروري جمع هذه البيانات مرة أخرى في سياق التعداد الزراعي.

تقوم بعض البلدان بجمع بيانات تعداد السكان والتعداد الزراعي في اطار عملية ميدانية مشتركة. ومن الطبيعي أن كل تعداد يحتفظ بهويته الخاصة ويستعمل استبياناته الخاصة، ولكن يجري الربط الزمني بين العمليات الميدانية بحيث يمكن جمع مجموعات البيانات في الوقت نفسه وبالعدّادين أنفسهم . ويحدث في بعض الاحيان دمج التعدادين في تعداد واحد. وهذا يفيد في مجالات كثيرة، ولكن ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بشكل جيد أثر ذلك في العمليات الميدانية و نوعية البيانات.

الاحصاءات الزراعية في العراق //

لم تجر في العراق أية احصاءات زراعية حيوانية شاملة حتى أوائل العقد الخامس من القرن الماضي، لذلك لم تتوافر قبل ذلك معلومات كاملة عن القطاع الزراعي.

جرت محاولات في الاربعينات من القرن الماضي لجمع المعلومات عن الثروة الزراعية والحيوانية ، كما ذكر الدكتور جون مري في تقريره ، أنه في عام 1943 أجري تعداد زراعي على أساس تجريبي ، ولكنه لم يكن ناجحا بسبب عدم اهتمام القائمين عليه وجهل المزارعين وتخوفهم من استخدام المعلومات التي طلبت منهم لغرض فرض الضرائب. أما بالنسبة للاحصاءات الحيوانية فقد جرى أول تعداد عن عدد الماشية في عام 1944 والآخر في عام 1946 .

في الخمسينات من القرن الماضي قامت الدائرة الاحصائية للاحصاء في وزارة الاقتصاد بسلسلة من الاحصاءات كان أولها الاحصاء الزراعي الحيواني عام 1952 واستمر لمدة 8 الى 9 اشهر . وتم الحصول على معلومات عن عدد الملكيات الزراعية، ونسبة مساحتها من مساحة الألوية، ومعدل حجم الملكية الواحدة في كل لواء، وأنواع الملكيات الزراعية فيما اذا كانت طابو أو أميرية مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزما أو أميرية صرفة أو غيرها. كما تم الحصول على معلومات عن عدد الاشخاص العاملين في الزراعة واستغلال الاراضي والري. كما اخذت معلومات عن عدد المضخات وقوتها الحصانية، ومعلومات عن أنواع الحاصلات الزراعية ونسبة الارض المزروعة وعدد اشجار النخيل والفواكه بأنواعها المختلفة، وعدد المواشي والقوة الميكانيكية المستخدمة من ساحبات وحاصدات.

الاحصاء الزراعي لعام 1958:

بعد تعداد عام 1952 بست سنوات جرى تعداد آخر وتم عمل قوائم باسماء أصحاب الملكيات الزراعية ونظمت استمارة للتعداد حسب مقترحات الوزارات كافة وتم تحديد الوحدة الاحصائية وجمعت المعلومات بواسطة العدادين ، كما استخدمت وسائل الاعلام المتيسرة للبحث على اعطاء المعلومات الصحيحة. وقد بدأت عملية التعداد في بداية تشرين الأول (اكتوبر) 1958 واستمرت لمدة شهرين تقريبا، أما البيانات التي جمعت فقد كانت مماثلة لبيانات التعداد السابق الا أنها أكثر دقة وشمولا.

احصاء الثروة الحيوانية عام 1965:

قامت مديرية الثروة الحيوانية والبيطرة العامة في سنة 1965 بتعداد للثروة الحيوانية شمل الاغنام، والماعز، والابقار (الحلوب، وغير الحلوب، والمخصص للذبح) كما شمل أيضا الجاموس والجمال،

والخيول، والحمير، والدجاج. وقد استخدمت نتائج هذا التعداد لتخمينات أعداد الحيوانات في السنوات التالية اعتمادا على نسب الزيادة والنقصان.

التعداد الزراعي لعام 1971:

بدأ الاستعداد والتحضير لهذا التعداد منذ أوائل سنة 1969 اذ بدأت عملية الحصر ونظمت الاستمارة ودرّب العدادون واعدت الخرائط، كما أعدت قوائم جديدة لاسماء وأرقام المقاطعات، وعدد القطع الزراعية، والمساحة. وقد جرى التعداد الفعلي في 1971/10/15 وشمل 591178 حائزا، وجرى بعد ذلك اعداد النتائج ونشرها.

ولغرض تدقيق نتائج التعداد اختيرت عينة من الحائزين بنسبة 5% من مجموع الحيازات في القطر شملت 27812 حيازة وتم قياس فعلي للمساحات المزروعة، وعد فعلي للأشجار والمواشي بمختلف أنواعها من قبل العدادين.

مسح الثروة الحيوانية بالعينة 1974-1976:

نظرا لأهمية الثروة الحيوانية فقد تقرر اجراء مسح لها باستخدام العينة العشوائية المعتمدة على العد الفعلي. ونفذ المسح من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في تشرين الثاني (أكتوبر) 1974 بطريقة العينة على مستوى القطر لتقدير أعداد مختلف أنواع الحيوانات وحسب تفصيلات العمر والجنس. وقد أعاد الجهاز المسح في تشرين الثاني (نوفمبر) 1976 وتخص البيانات يوم 1976/11/1 الذي يشبه سابقه.

مسح اشجار النخيل والفواكه لعام 1978:

قام الجهاز المركزي للإحصاء في هذا العام لأول مرة بمسح شامل للبيوتنة (الفواكه والتمر) في القطر. وقد شمل المسح البساتين كافة في المنطقة الريفية والحضرية في المحافظات جميعها وكذلك اشجار الغابات والزينة التي تدار من قبل الاشخاص والمؤسسات (عدا اشجار الغابات الطبيعية التي لاتخضع للسيطرة واشجار الحدائق المنزلية والمنتزهات العامة، والاشجار المغروسة في الشوارع وشجيرات الحناء في محافظة البصرة والمشاتل المخصصة لبيع الشتلات ومزرعة غابات عقرة)، هذا وأن البيانات عن عدد الاشجار تخص 1978/1/1. أما البيانات التي تم جمعها فهي عن عدد الاشجار ومساحة البساتين ومتوسط عدد الاشجار في المشارة الواحدة (الدوم الواحد) مصنفة حسب المحافظات . أما الاشجار فقد صنفت الى: اشجار النخيل والحمضيات والتفاحية والنواة الصلبة

والغابات وأخرى. ثم بعد ذلك سميت الأنواع المختلفة من الفواكه، إذ أعطى مجموع الأشجار (المثمرة وغير المثمرة وحديقة الغرس) ومتوسط إنتاجية الشجرة والإنتاج بالطن. كما جمعت بيانات عن اشجار النخيل (المثمرة وغير المثمرة والفسيل والذكور) ومتوسط إنتاج النخلة المثمرة (كغم) ومجموع الإنتاج للأنواع المهمة (زهدي وخستأوي وخضرأوي) وأخرى. وتجدر الإشارة الى أن بيانات المسح تخص الموسمين الشتوي والصيفي لعام 1977. وقد سبق ذلك مسح بالعينة لإنتاج التمور في سنة 1975 كما جرت تقديرات لإنتاج التمور وكلفة الإنتاج للسنوات 1976-1977.

المسح الشامل للملكية الزراعية 1979:

جرى مسح كامل للملكية الزراعية في العام المذكور في جميع المحافظات في العراق شمل مجموع مساحة الاراضي المزروعة فعلا (بالدونم) وعدد الفلاحين المنتفعين منذ بداية تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ولغاية 1979/1/1 ، وقد صنفت البيانات حسب المحافظات. كما جرى مسح أوجه التصرف بالإنتاج للمحاصيل الحقلية لمعرفة أوجه التصرف بالإنتاج من قبل المزارعين . ونفذ هذا المسح من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ابتداء من عام 1974. كما جرت محاولات القيام بإحصاءات زراعية تجريبية قامت بها دائرة الإحصاء المركزية في الستينات من القرن الماضي لبعض المحاصيل باستخدام (العينة متعددة المراحل) في عملية جمع المعلومات بصورة تجريبية وليس بطريقة الاستبيان.

يذكر أن آخر تعداد زراعي نفذ في العراق كان عام 2001 ، كما قام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بإجراء بعض التعدادات التجريبية في عام 2011 استعداداً للتعداد العام الذي ينوي إجراءه . كما أن تنفيذ التعداد الزراعي التجريبي تزامن مع المسح الصناعي الزراعي لغرض إيجاد صيغ متطورة بين المسحين وأوضح مدى الترابط والتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من أجل خلق مزيد من التشابكات الاقتصادية بين القطاعين من خلال المؤشرات التي توفرها المسوحات ولا سيما العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية واستخدامات المواد الخام والسلع بينهما مما يتيح قدراً كبيراً من المرونة والتطور والاندماج الاقتصادي بين القطاعات للمساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي.

الإحصاءات الزراعية الأخرى:

هذه الاحصاءات تقوم بجمعها واعدادها الدوائر الزراعية والتي غالبا ما تتجمع لديها من ممارسة نشاطاتها الادارية أو أنها تقوم بتخمينها ومنها:-

1. احصاءات المحاصيل الصيفية والشتوية.
2. قصب السكر.
3. مساحة الاراضي المزروعة.
4. التسوية.
5. الأصلاح الزراعي.
6. الري.
7. المكائن والآلات الزراعية.
8. التمور.
9. التبوغ.
10. المجموعة الحيوانية.
11. الجمعيات التعاونية الزراعية
12. الاحصاءات المتفرقة الاخرى.

مصادر الفصل الثاني //

1. برنامج التعداد الزراعي العالمي، المؤتمر العام ، الدورة الثالثة والثلاثون، روما 2005.
2. خلف عبد الحسين وآخرون. الاحصاء الزراعي. مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . السليمانية. العراق. 1980.
3. رشود بن محمد الخريف، كتاب السكان (المفاهيم والأساليب والتطبيقات) ، جامعة الملك سعود. 2002.
4. عبد الحسين زيني . الاحصاء الاقتصادي (الجزء الأول). مطابع دار الحكمة . بغداد. 1990.
5. محمد عبد الجليل دسوقي. منهجية التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت. اللجنة الاحصائية والاجتماعية لغربي آسيا. 2009.
6. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، سلسلة التنمية الإحصائية، العدد 11 روما، 2005 .
7. الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. www.cosit.gov.iq

8. وزارة الزراعة ، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، التعداد الزراعي 2010، كراس
المؤتمر الصحفي لأعلان النتائج الأولية للتعداد الزراعي، 2011.